مراجعة كتاب

مراجعة كتاب : سيباستيان إدواردز*: مشروع تشيلي: قصة فتيان شيكاغو وسقوط الليبرالية الجديدة **

المراجع: أندرو زيمباليست***

ترجمة: مصباح كمال****

Sebastian Edwards. *The Chile Project: The Story of the Chicago Boys and the Downfall of Neoliberalism*. Princeton: Princeton University Press, 2023. 376 pp. $32 (hardcover), ISBN 978-0691208626.

Reviewed for EH.Net by Andrew Zimbalist, Smith College.
Published by EH.Net (October 2023).
Copyright (c) 2023 by EH.Net. All rights reserved.

مشروع تشيلي مليء بقصص مثيرة للاهتمام، لكن الموضوع الرئيسي الذي يدور في الكتاب واضح: لقد تبنّت تشيلي نموذجًا اقتصاديًا نيوليبراليًا بعد عام 1973 في عهد الجنرال أوغستو بينوشيه والذي استمر خلال الفترة الديمقراطية بعد عام 1990 حتى مارس 2022 عندما أصبح غابرييل بوريتش Gabriel Boric رئيسًا للبلاد. كان المستشارون الاقتصاديون الرئيسيون لبينوشيه هم الاقتصاديون التشيليون الذين تدرّبوا في جامعة شيكاغو والمعروفين باسم "فتيان شيكاغو". هذا النموذج النيوليبرالي، وفقًا لسيباستيان إدواردز، وهو نفسه اقتصادي تدرّب في شيكاغو، حقق نجاحًا اقتصاديًا مذهلاً، خاصة في أعقاب الأزمة الاقتصادية في الفترة 1982-1983.

إن البيانات المتعلقة بالنجاح الاقتصادي الذي حققته تشيلي منذ منتصف الثمانينيات واضحة ومقنعة وفق أغلب المقاييس الاقتصادية. فقد بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تشيلي 3.9% خلال الفترة 1985-2015 (رغم أنه كان 3.1% خلال الفترة 1985-2020). وانخفض التضخم من 26.8% في عام 1985 إلى 2.9% في عام 2020. وانخفض معدل البطالة من 15% في عام 1985 إلى 6.3% في عام 2015 (على الرغم من أنه كان 10.8% في عام 2020)، وانخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من أكثر من 50% في عام 1985 إلى 10 في المائة في عام 2015. (تم حساب معدلات النمو وفقًا للبيانات الواردة في الجدول 11.3 في كتاب إدواردز). ولكن كان من الأفضل لإدواردز أن

مراجعة كتاب

يستكشف منهجية ودقة وموثوقية البيانات الغزيرة التي يستشهد بها، خاصة عند مقارنة تشيلي بدول مجاورة وبلدان أخرى ودول منظمة التعاون الاقتصادي.

وعلى أساس الأرقام الاقتصادية القوية في تشيلي، يعزو إدواردز هذا النجاح بسهولة إلى نظام السياسة النيوليبرالية الذي اتبعه بينوشيه. وهذا الإسناد يفتقر إلى الدقة. ذلك لأنه لا يوجد تعريف ثابت لليبرالية الجديدة. ولا يوجد تحليل اقتصادي قياسي لدعم هذا الادعاء، ولم يبذل إدواردز أي جهد للنظر في عوامل أخرى ربما دعمت النمو في شيلي. كما أنه لم يقدم تفسيراً لسبب ضعف أداء الاقتصاد بين عامي 2015 و2020، على الرغم مما يؤكده، وهو استمرار السياسات النيوليبرالية خلال هذه الفترة.

في الصفحة 14 كتب إدواردز الآتي: "أنا أعرّف النيوليبرالية بأنها مجموعة من المعتقدات والتوصيات السياسية التي تؤكد على استخدام آليات السوق لحل معظم مشاكل المجتمع واحتياجاته." وفي مكان آخر، يستخدم إدواردز عبارات «أصولية السوق» و«الأسواق في كل مكان» للإشارة إلى الليبرالية الجديدة. وهذا يطرح السؤال التالي: عندما يقول إدواردز إن الأداء الاقتصادي المفيد مستمد من الليبرالية الجديدة، فهل يعني استخدام آلية السوق لتخصيص الموارد دون تدخل الحكومة أم أنه يشمل أيضًا خصخصة التعليم والمعاشات والرعاية الصحية؟ ويشير سرده إلى أنه يعني كليهما، لكنه فشل في تفسير (أ) لماذا تتوافق ضوابط رأس المال وجمود الأجور، على الرغم من ممارستها في عهد بينوشيه، مع هذا التعريف أو (ب) كيف ساهمت خصخصة التعليم ومعاشات التقاعد والرعاية الصحية في تعزيز النمو الاقتصادي. يبدو أن المعالجة الأكثر حذرًا ودقة لن تنظر إلى النيوليبرالية كظاهرة ثنائية binary، بل كطيف spectrum تقع فيه البلدان المختلفة في نقاط مختلفة. بمجرد اعتباره متغيرًا مستمرًا، تصبح العديد من الاختبارات الإحصائية متاحة. ومع ذلك، فإننا لا نحصل أبدًا على هذه العناية أو الصرامة في مشروع تشيلي.

جلبت السنوات السبعة عشر الأولى من الليبرالية الجديدة لبينوشيه، 1973-1990، نتائج اقتصادية هزيلة إلى حد ما، بما في ذلك معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.7% فقط، وهو ما كان أقل من معدل النمو السكاني، وفقًا لإدواردز، ونتائج اجتماعية مروعة. (ربما ينبغي أن يبدأ الجدول الزمني في وقت لاحق قليلًا، حيث أن الأشهر الثمانية عشر الأولى من السياسات الاقتصادية للديكتاتورية كانت لا تزال تحتفظ بعناصر دولتية statist، وجاء التحوّل إلى الليبرالية الجديدة في الغالب مباشرة مع اجتماع ميلتون فريدمان مع بينوشيه في مارس 1975). كان أسرع فترة نمو في تشيلي بعد عام 1990 (أي ما بعد بينوشيه، رغم أنه ظل رئيسًا للقوات

مراجعة كتاب

المسلحة واحتلّ مقعدًا في مجلس الشيوخ مدى الحياة)، حيث يؤكد إدواردز على أنه كان هناك استمرارية في السياسة الاقتصادية، وبالتالي استمرار الليبرالية الجديدة.

ناهيك عن أن العديد من السياسيين التشيليين من الوسط واليسار لا يعتقدون أن السياسة الاقتصادية في مرحلة ما بعد عام 1990 كانت نيوليبرالية. (وهذه هي أيضًا حجة زميله الاقتصادي التشيلي البارز ريكاردو فرينش ديفيس Ricardo Ffrench-Davis ، الذي تدرب في شيكاغو، في كتابه الإصلاحات الاقتصادية في تشيلي *Economic Reforms in Chile* (مطبعة جامعة ميشيغان، 2002).) ناهيك أيضًا عن أن التدابير السياسية المبكرة كانت مقيدة بالرقابة العسكرية المستمرة، بموجب دستور بينوشيه الذي يتطلب أغلبية ساحقة في كل مجلس من أجل زيادة الضرائب، والحاجة الملحوظة لإجراء التغيير تدريجيًا. ناهيك كذلك عن أن الاستراتيجية الاقتصادية من عام 1990 إلى عام 2022 عززت الاستثمار الكبير في البنية التحتية، والنمو السريع في معدلات الالتحاق بالتعليم، وإصلاح نظام التقاعد، وقانون العمل الجديد، وزيادة الضرائب من 13.3 في المائة إلى 17.8 في المائة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى برامج دعم ذوي الدخل المنخفض. في معظم تلك الفترة، وتحديداً من عام 1990 إلى عام 2010، كانت شيلي يحكمها ائتلاف Concertación المكون من أحزاب سياسية وسطية ويسارية، والذي سعى إلى توفير قاعدة عريضة من الدعم للانتقال التدريجي للبلاد إلى الديمقراطية. كيف يعرف إدواردز أن العناصر النيوليبرالية في سياسات الائتلاف وليس عناصر التدخل وإعادة التوزيع هي التي تسببت في النمو الاقتصادي؟ لم يقدم إدواردز أبدًا دليلًا على ذلك.

كما لا يأخذ إدواردز في الاعتبار تفسيرات أخرى للأداء الاقتصادي الإيجابي في تشيلي، مثل السياسة المالية الفعّالة لمواجهة التقلبات الدورية، والزيادة السريعة في الاستثمار الأجنبي وتكوين رأس المال بشكل عام، والزيادة الحادة في أسعار النحاس (الصادرات الرئيسية في تشيلي) من 1.15 دولار للرطل في عام 1990 إلى 4.24 دولار للرطل الواحد في عام 2021، والظهور المذهل لصادرات الليثيوم لإنتاج البطاريات، والنمو السريع الذي تقوده الدولة في الصادرات الجديدة أو المحتضرة مثل النبيذ والسلمون، وأسواق العمل الأقوى ونمو الأجور لتحفيز الطلب المحلي، إلى جانب عمال أكثر صحةً وتعليمًا، من بين أمور أخرى. هناك على الأقل عدد من البلدان حيث تنشط فيها الأدوار الحكومية والسياسات الصناعية التي يمكن أن تتباهى بالنجاح الاقتصادي مقابل عدد من البلدان النيوليبرالية. (بطبيعة الحال، يخضع هذا الرأي لكيفية تحديد الاستراتيجية الاقتصادية من التوجهات النيوليبرالية إلى التوجهات

الدولتية). إن الاعتراف بأهمية الأسواق في التنمية الاقتصادية أمر مختلف عن الدعوة إلى الخصخصة وتسويق كل شيء تقريبًا.

هناك نقاط ضعف إضافية في كتاب إدواردز. على سبيل المثل، في حين يقدم إدواردز مناقشة معقولة للفوضى الاقتصادية المتزايدة في الاقتصاد التشيلي في عهد الليندي، فإنه يتغاضى عن الدور الهائل الذي لعبته الولايات المتحدة في زعزعة استقرار الاقتصاد التشيلي. لقد أوضح كل من نيكسون ("جعل الاقتصاد يصرخ") وكيسنجر ("ليس هناك سبب للوقوف متفرجين ومشاهدة تشيلي وهي تتحول إلى الشيوعية بسبب عدم مسؤولية شعبها") أن الولايات المتحدة ستحاول تقويض حكومة الليندي — وقد فعلت ذلك، بدءًا من القيود الائتمانية واسعة النطاق، إلى المساعدة في تنظيم إضراب مدمر لسائقي الشاحنات وغيرها من الحركات الاحتجاجية، إلى تفجير محطات الطاقة وتعطيل الطرق، إلى توفير الطائرات والدعم اللوجستي للانقلاب في 11 أيلول/سبتمبر 1973.

ومن الغريب أن يعتمد إدواردز على حكم الفيلسوف الفرنسي (والخبير غير الشيلي) ميشيل فوكو لدعم استنتاجه بأن السياسة الاقتصادية في عهد الليندي كانت فاشلة. ورغم وجود اختلالات ضخمة ومتنامية في توازن الاقتصاد الكلي نتيجة لسياسات الليندي، فمن المعقول أن يجادل المرء في مدى تفاقم المشاكل بسبب المعارضة العنيفة والتخريبية على نحو متزايد. على الرغم من الاختلالات الاقتصادية المتزايدة، ظلت البطالة منخفضة للغاية وظل النمو الاقتصادي إيجابيًا خلال الأشهر الأربعة والثلاثين من رئاسة الليندي.

ولكن لا بد من الإشارة إلى نقطة أكبر: وهي أن الاستراتيجية التي اعتمدها ائتلاف *Unidad Popular* الحاكم بقيادة الليندي كانت سياسية واقتصادية في آن واحد. وقد تم تصميمه لتعزيز النمو الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل، وتحويل الهياكل الأساسية للقوة الاقتصادية في البلاد. إن تقييم فترة الليندي فقط من خلال النظر في المقاييس الاقتصادية هو أمر غير مكتمل.

في حين أن إدواردز غير متقن بعض الشيء في تقديم مناظرته الأكبر [حول دور السياسات الليبرالية الجديدة]، إلا أنه يستحق الثناء لعدة أسباب. أولاً، استناداً إلى مقابلات ووثائق مكثفة، يقدم مناقشة كاشفة للخلافات السياسية والأخطاء بين عامي 1973 و1990. على سبيل المثل، فضَّل بعض الجنرالات النهج الدولتي في الإدارة الاقتصادية، وكان بينوشيه نفسه يتردد بهذا الشأن من وقت لآخر. كما اختلف أعضاء مجلس الوزراء، في بعض الأحيان بقوة، مع بعضهم البعض حول أفضل نظام لسعر

مراجعة كتاب

الصرف أو خصخصة المعاشات التقاعدية، من بين أمور أخرى. وأدت سياسة سعر الصرف الثابت إلى عجز هائل في الحساب الجاري، وإفلاس البنوك، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14%، ومعدل بطالة يقترب من 30% في عام 1982.

ثانيًا، يقدم إدواردز نظرة نقدية لدور ميلتون فريدمان في تشيلي، ويعزو له العديد من سياسات التقشف والسياسات المساندة للسوق التي أعقبت اجتماع فريدمان شخصيًا مع بينوشيه في مارس 1975. ويجادل إدواردز أيضًا بأن فريدمان تبنّى مواقف متناقضة بشأن الاقتصاد التشيلي مع مرور الوقت. كانت معاملة إدواردز لصديقه وزميله أرنولد هاربيرجر Arnold Harberger أكثر لطفًا إلى حد كبير، على الرغم من حقيقة أن هاربيرجر، وفقًا لإدواردز، حضر أيضًا الاجتماع المشؤوم في مارس 1975 مع بينوشيه.

ثالثًا، يقدم إدواردز سردًا متوازنًا في معظم الكتاب، بما في ذلك العديد من الانتقادات الحادة لسياسات فتيان شيكاغو. على سبيل المثل، يشير إلى أن فتيان شيكاغو كانوا يميلون إلى التقليل من أهمية التأثيرات الكبيرة نتيجة للشركات الكبيرة والقوة الاحتكارية التي تحد من الرفاهة، لأنهم زعموا أنه مع تخفيض التعريفات الجمركية فإن هذه الشركات سوف تكون مقيدة بالمنافسة من التجارة الدولية. ويشير إدواردز إلى أن العديد من الشركات الكبيرة في تشيلي أنشأت شركات تجارية تابعة وقّعت عقودًا حصرية مع الشركات الأجنبية التي كان من المفترض أن توفر المنافسة. ويسلط إدواردز الضوء أيضًا على عملية الخصخصة الفاسدة في تشيلي والتي باعت شركات كبرى لأصدقاء وأقارب بينوشيه بأسعار زهيدة، بما في ذلك أكبر شركة ليثيوم (SQM) وشركة الطيران الوطنية (LAN تشيلي). وقد تم بيع الأخير لمجموعة ضمت الرئيس اليميني اللاحق لتشيلي، سيباستيان بينيرا Sebastian Piñera.

رابعًا، يستحق إدواردز الثناء على تحليلاته الثاقبة لفشل خصخصة معاشات التقاعد والتصويت على رفض الدستور الجديد المقترح في عام 2022.

في النهاية، فإن **مشروع تشيلي** كتاب استفزازي ومثير للاهتمام، وإن كان غير كامل وغير متساوٍ في العرض، لصعود وسقوط الليبرالية الجديدة في تشيلي ودور فتيان شيكاغو. ■

(*) سيباستيان إدوردز، أستاذ اقتصاد الأعمال الدولية في كلية أندرسون للإدارة بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس.

مراجعة كتاب

Sebastián Edwards a member of the Edwards family is a Chilean economist, professor, speaker, and consultant. He is currently the Henry Ford II Professor of International Business Economics at the UCLA Anderson School of Management at the University of California, Los Angeles.

(**) نشـرت جريدة **النهار العربي** في موقعها الإلكتروني عرضًـا نقديًا للكتاب بقلم أحمد نظيف بتاريخ 9 أيلول 2023:
https://www.annaharar.com/lifestyle/from-the-world/179727/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D9%81%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%B4%D9%8A%D9%83%D8%A7%D8%BA%D9%88-%D9%88%D8%B3%D9%82%D9%88%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

(***) أندرو زيمباليسـت، الأسـتاذ الفخري للاقتصـاد في كلية سـميث، نورثهامبتون، ماسـاشـوسـتس، الولايات المتحدة الأمريكية.
Andrew Zimbalist is the Robert A. Woods Professor Emeritus of Economics at Smith College. He has published several books and numerous articles, and consulted for the UNDP, US AID and various companies, on economic development in Latin America.

(****) مصباح كمال، كاتب في قضايا التأمين

يـمـكـن قـراءة الـنـص الإنـجـلـيـزي لـلـمـراجـعـة بـالـنـقـر عـلـى هـذا الـرابـط:
https://eh.net/?s=thttps://eh.net/?s=sebastian+edwards

حقوق النشـر محفوظة لشـبكة الاقتصـاديين العراقيين. يسـمح بإعادة النشـر بشـرط الإشـارة إلى المصـدر. 20 تشرين الأول 2023

http://iraqieconomists.net/ar/